

واقع ومستقبل مشاريع البنى التحتية والتمويل الإسلامي لها
The reality and future of infrastructure and Islamic finance projects

ميلود بن خيرة¹ ، براهيم براهيمية² ، ديناوي أنفال عائشة³

¹ مخبر: الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية (LSFBPM)، جامعة حسية بن

بوعلي شلف، (الجزائر)، m.benkhira@univ-chlef.dz

² مخبر: العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسية بن بوعلي شلف،

(الجزائر)، b.brahmia@univ-chlef.dz

³ مخبر: استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر (STRATEV)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،

(الجزائر)، anfel.dinaoui.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020-08-16 تاريخ القبول: 2020-11-02 تاريخ النشر: 2020-12-30

Abstract :	ملخص:
<p>Through our study, we explained the importance of investing in the country's infrastructure to support economic growth and the high economic and social returns it brings, which made the whole world aim to achieve. Through the World Vision until 2040, fewer actual investments will be expected than those that will cause a gap in investment, while the needs of global investments are estimated between 2016 and 2040 for infrastructure.</p> <p>The financing formulas for the Islamic economy have been used because of its advantages and disadvantages, which makes it an ideal solution for reducing its costs. The adoption of the settlement formula is based on building projects and after construction projects. The assets are created to make leases the right place.</p> <p>Keywords: Infrastructure, Project Finance, Islamic Finance.</p>	<p>بيننا من خلال دراستنا أهمية الاستثمار في البنى التحتية للبلاد، لدعمها للنمو الاقتصادي، وما تحققة من عوائد اقتصادية واجتماعية عالية، وهذا ما جعل العالم بأسره يهدف الى تحقيقها، ومن خلال الرؤية العالمية حتى 2040 يتوقع استثمارات فعلية أقل من التي ستصرف ما يسبب فجوة في الاستثمار حيث تم تقدير احتياجات الاستثمارات العالمية ما بين 2016 و 2040 للبنية التحتية بـ 94 ترليون دولار.</p> <p>وتم اللجوء إلى الصيغ التمويلية للاقتصاد الإسلامي، لما تتميز به وما تمنحه من مزايا، ما يجعله يعتبر كحل مثالي لما يخففه من تكاليف، ويتم لاعتماد على صيغة الاستصناع بالنسبة لمشاريع البناء وبعدها ويتم إنشاء الأصول لتصبح الإجارة الوضع المناسب، كما تستعمل هياكل التمويل الأخرى والتي تتناسب مع معاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المدعومة بالتمويل الإسلامي وهذا ما بيناه من خلال التجارب العالمية المختلفة.</p> <p>الكلمات المفتاحية : البنية التحتية، تمويل المشاريع، التمويل الإسلامي.</p>

JEL Classifications :N2, N6

للبنية التحتية أهمية كبيرة للبلاد فهي تمثل المفتاح الرئيسي لتطور وازدهار أي دولة في العالم. حيث تعزز فرص التنمية وتحسين نمط حياة المواطنين، من خلال الاسهام والدعم المباشر لمشاريع البنية التحتية على اختلاف أنواعها كالمرافق العامة، خدمات التعليم والصحة والأمن، وزيادة فرص الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، فكل هذا لا يكون إلا إذا وجدت بنى تحتية ذات كفاءة ومردودية عالية، فهي تعتبر من أهم عناصر جذب في مختلف المجالات الصناعية والإنتاجية والخدماتية، وهذا ما زاد من الاهتمام، وجعل امر تمويل مشاريع تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها، ودعت إلى التفكير في مصادر التمويل، من مؤسسات مالية وصرفية والمصارف الإسلامية.

ونظرا لان التمويل من خلال البنوك التقليدية أو التمويل التقليدي بصفة عامة له تكاليف اكبر، توجهت الأنظار الى التمويل الإسلامي، وأصبح يحتل مكانة في مجال في تمويل استثمارات البنية التحتية، حيث تم اعتماد أدواته في العديد من دول العالم حتى غير المسلمة منها، وتعد صيغ وأساليب التمويل الإسلامية من أهم وسائل تمويل البنية التحتية في الوقت الحالي، نظرا لاستيعابها التمويلات الضخمة مع إمكانية مشاركة أكثر من جهة فيها، فهذه المشروعات تحتاج الى أدوات تمويلية تتوفر فيها العديد من الشروط الشرعية والفنية ، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور المنتجات المالية الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية

- أهمية البحث: وتتمثل في

- أهمية البنية التحتية في تعزيزها حياة المواطنين، والتنمية الاقتصادية
- دور البنية التحتية الجديدة في جذب عناصر الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية
- تبيان الأهمية المتزايدة والانتشار الواسع للتمويل الإسلامي وما يمنحه من مزايا على عكس التمويل التقليدي في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وبدون فوائد وبأقل التكاليف.

هدف البحث:

- إبراز دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية
 - الوقوف على وقع والتوقعات المستقبلية للتكاليف لغاية 2040 .
 - تبيان العلاقة بين صيغ التمويل الإسلامي وتمويل مشاريع البنية التحتية .
- التطرق إلى بعض التجارب المعتمدة على التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية

2. مفهوم مشاريع البنية التحتية:

1.2 تعريف البنية التحتية :

تعرف بأنها " كل ما يتعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها" كما تعرف بأنها " الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشييدها لكي تلبى الاحتياجات الحضرية، وتساند الاقتصاد الوطني وتلعب دور الرابط الذي يربط المجتمعات ويجعلها متلاحمة"، وتصنف إلى نوعين (خنوسة ، 2018، صفحة 15):

- اقتصادية: المتمثلة في خدمات المرافق المختلفة، كشبكات المياه والصرف الصحي والسطحي.
- اجتماعية: كبناء المدارس والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه وخلافه.

ويعرف الاستثمار في البنية التحتية على أنه "إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) من قبل القطاعين العام والخاص

على الأصول الثابتة وغير المنقولة التي تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل".

2.2 أهمية البنية التحتية والتمويل الإسلامي لها :

ان البنية التحتية أمر ضروري وحيوي لأي بلاد في العالم وهي شرط أساسي للنمو الاقتصادي المستدام لما تحققه من عوائد اقتصادية واجتماعية، وتحسن رفاهية الناس كما تزيد استثمارات الدولة فحسب، وتتصدي إلى الانهيار الاجتماعي، والتمويل الإسلامي يدعم هذ الأنشطة الاخيرة الاجتماعية والاقتصادية معتمدا على منتجاته وصيغه الإسلامية ويساهم في انتشار مخططات إنجاز البنى

واقع ومستقبل مشاريع البنى التحتية والتمويل الإسلامي لها

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05 ، العدد 01 ، السنة 2020، ص:ص: 01-13.

التحتية عن طريق بيع أو تأجير الأصول الحقيقية في إطار مخطط الشريعة للتمويل من خلال مبادئ أساسية وبالاعتماد على عدة أنواع من الأدوات المالية الإسلامية التي قد تكون مناسبة للاستثمار في البنية التحتية ، كعدم وجود مكاسب غير عادلة وتقاسم الربح والخسارة والمخاطر

3. التمويل الإسلامي:

1.3 مفهوم التمويل الإسلامي :

عرفه منذر قحف ب : " تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكمها إلى شخص آخر يريد لها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"، أما الصديق طلحة عفره بأنه : " يشمل إطارا شاملا من الأنماط والنماذج و الصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية ، و تعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله و أن البشر مستخلفون فيه و ذلك وفق أسس وضوابط و محددات واضحة مثل تنظيم الزكاة و الإنفاق و ضرورة استثمار المال و عدم اكتنازه (قدي و بوزيد ، 2009)".

يشير التمويل الإسلامي إلى كيفية قيام الشركات والأفراد بجمع رأس المال وفقاً للشريعة أو القانون الإسلامي. كما يشير إلى أنواع الاستثمارات المسموح بها بموجب هذا النوع من القانون. ويمكن اعتبار التمويل الإسلامي شكلاً فريداً من أشكال الاستثمار المسؤول اجتماعياً. (ROSS, 2020)

كما يعرف التمويل الإسلامي بأنه : ذلك النوع من أنشطة التمويل التي يجب أن تتوافق مع الشريعة (القانون الإسلامي). وهذا يشمل جميع المعاملات وحتى الاستثمارات المسموح بها بموجب الشريعة. (orporate finance institute)

2.3: صيغ التمويل الإسلامية :

تعددت الصيغ الإسلامية للتمويل حسب الأهداف والمقاصد الشرعية ومن بين الصيغ التي تخدم مجال البنى التحتية نذكر:

- الإجارة : وهي عقد تأجير حق الانتفاع بأصل معين لمدة متفق عليها مقابل إيجار محدد. ويمكن أن يسبقه وعد ملزم من جانب واحد من أحد الأطراف المتعاقدة. أو عقد الإجارة ملزم لكلا الطرفين المتعاقدين. (Islamic Financial Services Board, 2019, p. viii)
- التمويل بالمربحة: وهي "بيع الشيء بمثل ثمن شراءه من البائع الأول مع هامش من الربح معلوم ومتفق عليه أو مقطوع مثل دينار أو بنسبة معينة من ثمنه الأصلي" (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1423هـ، صفحة 153).
- التمويل بالمضاربة: هي "اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبدل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال" (عبد الله ، 1430 هجري، صفحة 122).
- كما تعرف على أنها "عرض البنك على أصحاب الأموال الاستثمار على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة ، والخسارة على صاحب المال" (الفخري، 2009، صفحة 5).
- كما تعرف على أنها: "عقد شراكة بين مقدم رأس المال (رب المال) ورجل الأعمال (المضارب) حيث يساهم مزود رأس المال برأس المال في مشروع أو نشاط يديره صاحب المشروع. ويتم تقاسم الأرباح الناتجة عن تلك المؤسسة أو النشاط وفقاً للنسبة المئوية المحددة في العقد، بينما يتحمل مقدم رأس المال فقط الخسائر ما لم تكن الخسائر ناتجة عن سوء السلوك أو الإهمال أو الإخلال بشروط العقد". (Islamic Financial Services Board, 2019, p. viii)
- التمويل بالمشاركة: وهي "عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تحقق" (الفخري، 2009، صفحة 8).
- وتعرف أيضا المشاركة (شركة العقد) بأنها : "عقد شراكة يوافق بموجبه الشركاء على المساهمة برأس المال في مشروع قائم أو جديد، يتم تقاسم الأرباح الناتجة عن تلك المؤسسة وفقاً للنسبة المئوية المحددة في عقد المشاركة ، بينما يتم تقاسم الخسائر بما يتناسب مع حصة كل شريك في رأس المال". (Islamic Financial Services Board, 2019, p. viii)

واقع ومستقبل مشاريع البنى التحتية والتمويل الإسلامي لها

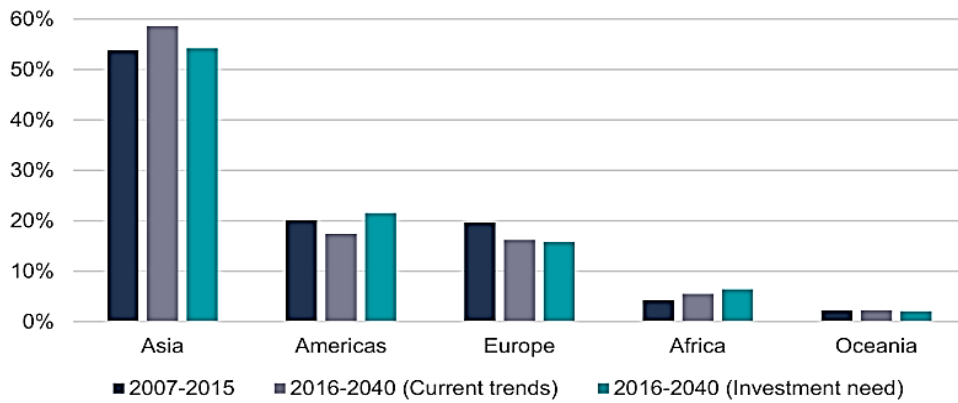
- الإستصناع: هو "عقد شراء في الحال لشيء مما يصنع صنعا" يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمان محدد، وللمؤسسة المالية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلاً من العميل، وبعد الانتهاء من التصنيع يقوم البنك ببيعها لعميله لقاء ما دفعه في تصنيعها زائد ربح" (إرشيد، 2007، صفحة 117)

4: واقع وأفاق البنية التحتية العالمية بحلول 2040

1.4: احتياجات البنية التحتية حسب المناطق :

في 2017 قام مركز البنية التحتية العالمية بدراسة بغية تقدير الاستثمار العالمي بين عامي 2016 و2040 في البنية التحتية، وبين من خلالها أن آسيا تسيطر على سوق البنية التحتية العالمية في السنوات المقبلة بحوالي 58 % من احتياجات الاستثمار في البنية التحتية العالمية حتى عام 2040 ، أما الأمريكتين فيقدر بـ 17%، كثاني أكبر منطقة. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان الأربعة والمتمثلة في الصين ،الولايات المتحدة والهند واليابان فقط تمثل أكثر من نصف متطلبات الاستثمار العالمية في البنية التحتية حتى عام 2040 (GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB, July 2017, p. 3). والشكل الموالي يلخص هذا

الشكل رقم 1: الحصة الإقليمية من الاستثمار العالمي في البنية التحتية ، 2007-2040



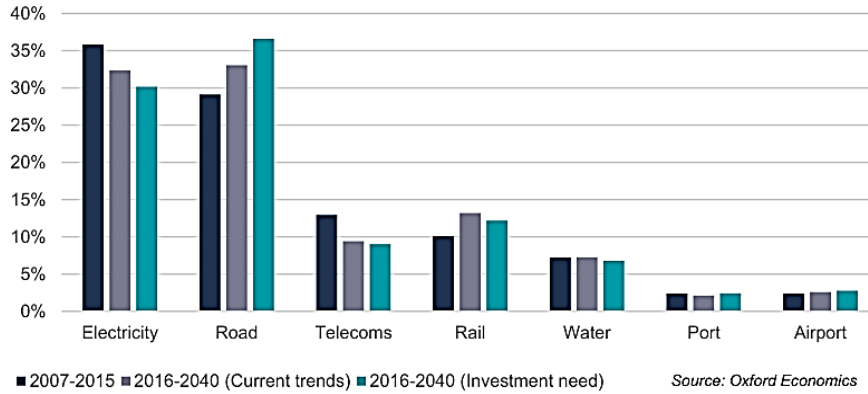
source (GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB, July 2017, p. 4)

فيما عدل منتدى الاقتصادي العالمي المبالغ الفعلية للاستثمار العالمي حثت أشار أنها تقترب من 97 تريليون دولار أمريكي وهذا في تقريره لسنة 2019، ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات العالمية في البنية التحتية إلى 79 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2040. الأمر الذي يسبب فجوة كبيرة تقدر بـ 18 تريليون دولار أمريكي وهذا راجع بنسبة كبيرة إلا عدم كفاية الاستثمار في قطاعي الطرق والكهرباء، ولسد هذه الفجوة يتحتم على الدول زيادة بنحو 23٪ سنويًا في متوسط الاستثمار السنوي العالمي في البنية التحتية (global-infrastructure-outlook-to-2023, 2019).

2.4 احتياجات البنية التحتية العالمية حسب القطاعات:

يحتاج قطاع الاتصالات نسبة حوالي 9% من الاستثمارات في السنوات الممتدة من 2016 إلى 2040 في الوقت الذي تستثمر فيه بحوالي نفس النسبة، فاحتياجات الاستثمار بالنسبة للموانئ تزيد بنسبة 32 % أما في المطارات فتقدر بـ 26 % في المائة عن التوقعات الحالية، أما قطاع المياه فان النسبة المخصصة له من الاستثمارات حوالي 14% في الوقت الذي يحتاج فيه إضافة إليها حوالي 12% الأخرى من المبلغ الإستثمارات . في الوقت الذي تحتاج فيه البنية التحتية لقطاع الطرق استثمارا يزيد بنسبة 30% الشكل التالي يبين مختلف القطاعات:

الشكل رقم:2: الحصة القطاعية من الاستثمار العالمي في البنية التحتية ، 2007-2015



source (GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB, July 2017, p. 5)

3.4: الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالبنية التحتية:

تعددت الاستراتيجيات من بلد لآخر فتعتمد المملكة المتحدة على هيئة البنية التحتية والمشاريع بالإضافة الى اللجنة الوطنية للبنية التحتية

اما إندونيسيا فاعتمدت على التخطيط التنموي القومي متوسط الأجل لمدة خمس سنوات، اما ماليزيا فلها رؤية من خلال الخطط الخمسية، بينما نيجيريا كانت الخطة الرئيسية الوطنية للبنية التحتية المتكاملة 2014-2043 (abib , March 28 th 2018, p. 4)

5: التمويل الإسلامي للبنى التحتية تجارب دولية:

1.5 مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP للبنية التحتية:

" تعرف الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP على أنها ترتيب تعاقدى يسمح للقطاع العام بتقاسم المسؤوليات (تصميم أو إنشاء أو تمويل أو تشغيل أو صيانة الأصول) مع القطاع الخاص و بالنسبة للحكومة ، فإن أحد الجوانب الأكثر جاذبية لوضع PPP هو القدرة على توزيع تكلفة المشاريع على فترة زمنية أطول من خيارات الشراء التقليدية. إذا تم التخطيط لها وإدارتها بشكل صحيح ، يمكن أن تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيلة مفيدة ليس فقط لمعالجة القيود المالية ، ولكن أيضًا تحسين الموارد وتحسين جودة الخدمة والكفاءة التشغيلية بلدان" (Johnson, Group, & GCSPM, 2019, p. 35).

وهذا من خلال تقديم كل نموذج من أجل تحقيق شراكة لمشاريع البنية التحتية بين القطاعين العام والخاص، والذي يكون في غالب الأحيان من خلال اتفاقية امتياز بين الجهة الحكومية صاحبة المشروع والشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV). كما يتم تعاقد شركة SPV مع مقاول الهندسة والمشتريات والبناء (EPC) لإدارة التصميم والبناء وشركة أخرى للتشغيل والصيانة (O

(& M (GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB, July 2017, p. 27).

2.5 مساهمة التمويل الإسلامي في الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP للبنية التحتية

دعت حاجة تضييق فجوة الاستثمار في البنية التحتية الى اعتماد التمويل الإسلامي في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما سيعمل على دعمها . فالتمويل الإسلامي له القدرة على جذب مصادر جديدة لما تتميز به على التمويل التقليدي، فجدوى ومزايا التمويل الإسلامي في دعم احتياجات البنية التحتية العالمية ساعدت على انتشاره. وهذا بالرغم من الحصة الصغيرة نسبيًا لصناعة التمويل الإسلامي في السوق المالي العالمي (Securities Commission Malaysia, World Bank Conference, 2018, p. 38).

و في حالة كان المشروع واسع النطاق للشراكة بين القطاعين العام والخاص، قد تبرم الصفقة مع أكثر من مستثمر وممول للمشروع بما فهم التمويل التقليدي، وكذا التمويل الإسلامي، والذي يحتاج عند تطبيقه على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية إلى الالتزام بالمبادئ الأساسية لتقنيات تمويل المشاريع: أي التمويل المحدود أو غير المباشر. (GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB, July 2017, p. 27)

3.5 طرق التمويل الإسلامي لمشاريع البنية التحتية:

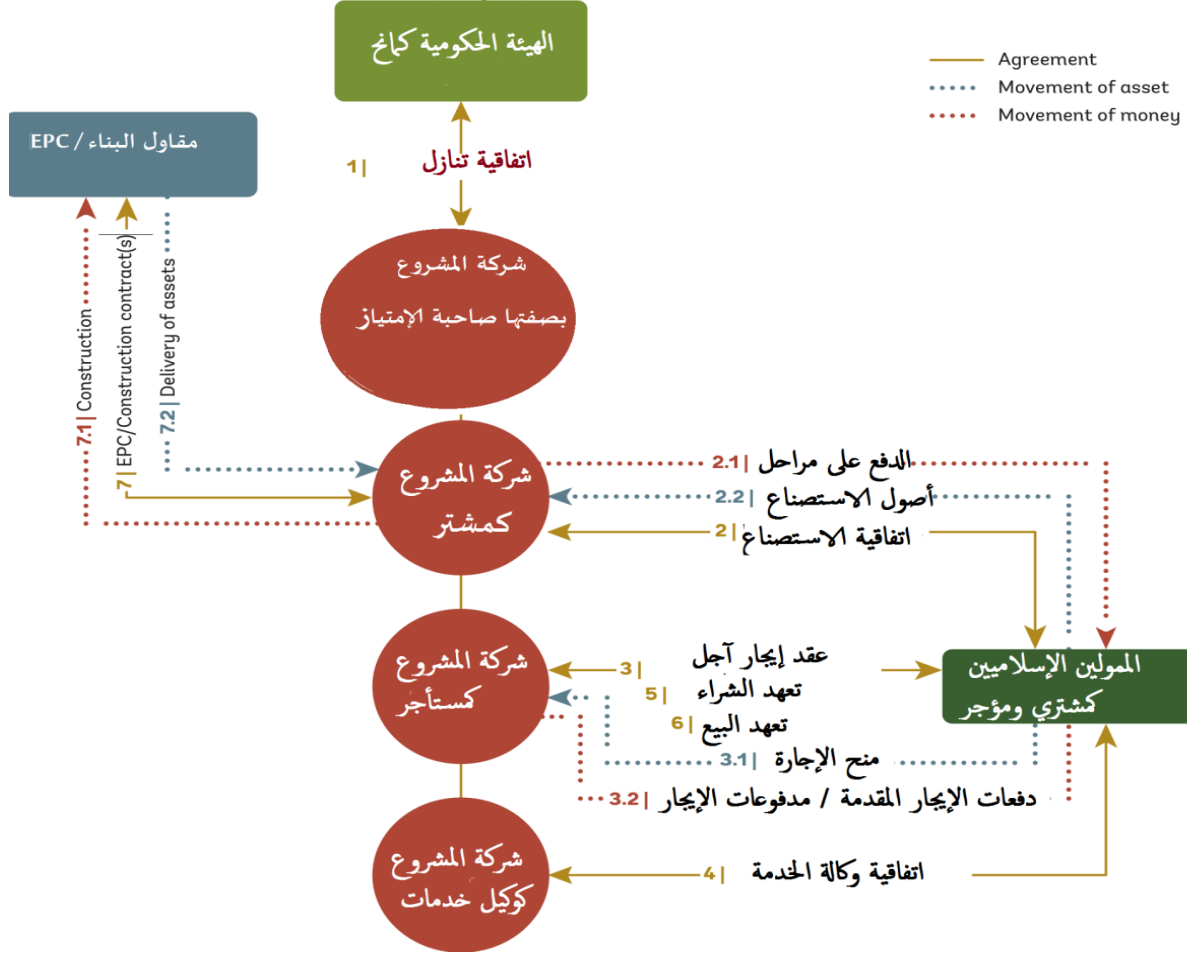
يمكن التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والمتعلقة القطاعين العام والخاص من خلال الأساليب الإسلامية المتوافقة والشريعة بتطبيق أحد أو كلتا الطريقتين التاليتين: " (Johnson, Group, & GCSPM, 2019, p. 35)

- تمويل من خلال المضاربة (الشراكة في الربح) ، الوكالة ، المشاركة (التعاقدية).
- تمويل الديون من خلال المرابحة (البيع بالأرباح) ، البيع العادل (بيع الائتمان أو البيع بالدفع المؤجل) ، الاستصناع (البناء / التصنيع) ، السلم (الشراء المسبق) ، والإجارة (التأجير).
- والأكثر استخدامًا في تمويل المشاريع الإسلامية هي المزيج بين معاملة واحدة:
 - الاستصناع - الإيجار (المشتریات والتأجير) ؛
 - الوكالة - الإيجار ؛
 - المشاركة - الاستصناع - المرابحة

وتعد صيغة الاستصناع أكثر ملاءمة للمشاريع التي تنطوي على البناء: بينما ينتهي البناء ويتم إنشاء الأصول ، تصبح الإجارة الوضع المناسب بالإضافة إلى ذلك ، فإن بعض هياكل التمويل الأخرى مناسبة لمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المدعومة بالتمويل الإسلامي. ومن الأمثلة البارزة على المرابحة أو المضاربة أو صكوك 1.3.5 الإيجار - الاستصناع (المشتریات والتأجير)

ويتم هذا التمويل الإسلامي من خلال المزاججة بين الإيجار والتمويل من خلال الاستصناع بالتتابع مجموعة من الإجراءات يبينها الشكل الموالي

الشكل رقم 3: نموذج هيكل وخطوات تمويل مشروع البنية التحتية القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الإجارة والاستصناع



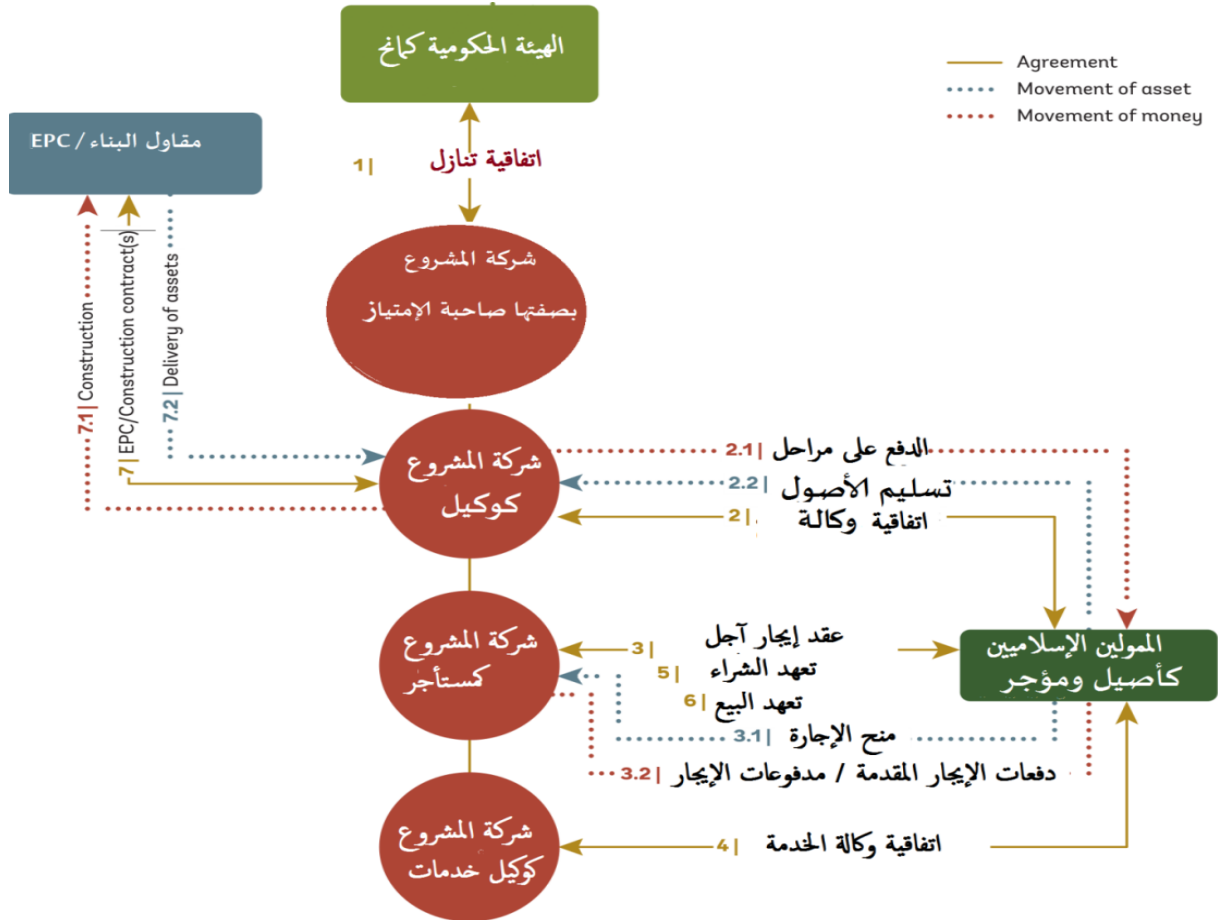
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد (Johnson, Group, & GCSPM, 2019, p. 46)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن عملية للتمويل الاسلامي لمشاريع البنى التحتية من خلال المزج بين الايجار. الاستصناع وفق 7 مراحل وهي كالتالي :

- المرحلة الاولى : تعمل المؤسسة الحكومية صاحبة المشروع على إبرام عقد تنازل فيه على المشروع للمؤسسة صاحبة الامتياز.
- المرحلة الثانية: باعتبار شركة المشروع مشتريا تعمل على دفع مبالغ مالية وفق أقساط الى الممول الاسلامي الذي يعتبر كمشتري للمنشئة من خلال عقد الاستصناع ، كما أن الممول الاسلامي سيكون مؤجرا لها فيما بعد أي في المرحلة الثالثة ، وهذا بعد الانتهاء من العمل بحيث تصبح الشركة صاحبة المشروع بالاول هي المستأجر من خلال توقيع عقد ايجار أجل. فيتم منح الايجار وتقديم الدفعات المتعلقة به حسب الشروط
- المرحلة الرابعة: ابرام اتفاقية وكالة الخدمة بين الممول الاسلامي وشركة المشروع كوكيل خدمات
- والمرحلة الخامسة والسادسة تتمثل في تعهد الشركة صاحبة المشروع من شراء اصول المنشأة المنجزة من طرة الممول الاسلامي ويتهد هذا الأخير بالبيع
- المرحلة السابعة: من خلال عقود البناء يتم EPC يتم تقديم مدفوعات الانجاز وبالمقابل يتم تسليم الاصول بشكل نهائي

2.3.5 عملية الايجار. الوكالة :

ويتم هذا التمويل الاسلامي من خلال المزاجعة بين الايجار و والوكالة والشكل الموالي يشرح طريقة سير العملية
الشكل رقم 4: نموذج لهيكل وخطوات تمويل مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للبنية التحتية القائم على الوكالة
والإجارة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد (Johnson, Group, & GCSPM, 2019, p. 49)

وعملية التمويل الاسلامي للمشاريع بالاعتماد على المنزج بين الايجار. والوكالة يكون وفق 7 مراحل وهي كالتالي :

- المرحلة الاولى : تعمل المؤسسة الحكومية صاحبة المشروع على إبرام عقد تنازل فيه على المشروع للمؤسسة صاحبة الامتياز.
- المرحلة الثانية: باعتبار شركة المشروع وكيلاً من خلال عملها على دفع المبالغ المالية وفق أقساط الى الممول الاسلامي الذي يعتبر كصاحب الاصول ومؤجر لها من خلال اتفاقية الوكالة ،
- المرحلة الثالثة: تمنح اتفاقية الوكالة تقديم الدفعات المتعلقة بمنح المشروع حسب الشروط
- المرحلة الرابعة: إبرام اتفاقية وكالة الخدمة بين الممول الاسلامي وشركة المشروع كوكيل خدمات
- والمرحلة الخامسة والسادسة تتمثل في تعهد الشركة صاحبة المشروع من شراء اصول المنشأة المنجزة من طرة الممول الاسلامي ويتم هذا الاخير بالبيع
- المرحلة السابعة: من خلال عقود البناء يتم EPC يتم تقديم مدفوعات الانجاز وبالمقابل يتم تسليم الاصول بشكل نهائي

6. تجارب عالمية :

من بين المشاريع التي عمل التمويل الإسلامي عليها نذكر الأمثلة التالية:

1.6 مطار الملكة علياء الأردن :

يعتبر مطار الملكة علياء الدولي بالأردن، المطار الرئيسي وهو الأول من حيث عملة استخدام التمويل عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الشرق الأوسط.

وكان هذا من خلال حصول مجموعة المطارات الدولية (AIG) على عقد BOT والذي حددت مدته بـ 25 عامًا من أجل إعادة تأهيل المطار الحالي والعمل على توسيع المبنى، وقد تم التمويل من خلال استخدام التمويل الإسلامي على مرحلتين سواء التمويل الأولي وتمويل التوسع.

حيث قدم الممول الإسلامي والمتمثل في (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) ما قيمته 100 مليون دولار أمريكي من خلال وضع التأجير. علما ان اتفاقية الامتياز تشترط أن تظل ملكية المشروع بيد الحكومة. نظرًا لأن الشريعة تسمح بحق الانتفاع على أصل الإيجار باعتباره الأصل الأساسي. (Securities Commission Malaysia, World Bank Conference, 2018, p. 39)

2.6 محطة حاويات دبي دبي الجيبوتي:

تم الاتفاق بين حكومة جيبوتي وشركة موانئ دبي العالمية (موانئ دبي العالمية). وقدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ 397 مليون دولار أمريكي، منها 133 مليون دولار أمريكي في شكل حقوق ملكية. خففت الشراكة الضغط على الوضع المالي للدولة، وفي الوقت نفسه، خلقت وظائف جديدة للسكان وحفزت النمو الاقتصادي.

وتم إنجاز هذا المشروع من خلال اشتراك حكومة جيبوتي وموانئ دبي العالمية (موانئ دبي العالمية) حيث حصلت هذه الأخيرة على امتياز لمدة 30 عامًا لتشغيل DCT ، وشرعت في بناء محطة حاويات جديدة بتكلفة إجمالية قدرها 397 مليون دولار أمريكي. حصل المشروع على تمويل مشترك من عدد من المقرضين بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي ، ستاندرد تشارترد ، وبنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية.

وتجمع هذه الصفقة بين أربعة أدوات للتمويل الإسلامي والمتمثلة في: المشاركة، الاستصناع، الإجارة، بالإضافة إلى التكافل. وتم اعتمادا على اتفاقية المشاركة، التوافق بين صاحب المشروع والشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV) على شراء الأصول والالتزام بتقديم رأس المال ذات الصلة وفقًا لنسبة الدين إلى حقوق الملكية في خطة التمويل، بينما يتم من خلال الاعتماد على اتفاقية الاستصناع تعين الأطراف من الشركة ذات الغرض الخاص كوكيل لهم لشراء وبناء محطة الحاويات وضمان تسليم الأصول في نهاية فترة البناء، في الوقت الذي تسمح فيه اتفاقية الإيجار لممولي المشروع (المؤجر) بتأجير حصص الملكية المشتركة في المشروع إلى الشركة ذات الغرض الخاص (المستأجر) مقابل مدفوعات الإيجار الدورية المرتبطة بمعياري عائم. بينما شاركت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، وهي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في هذه الصفقة من خلال تقديم إعادة التكافل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (Securities Commission Malaysia, World Bank Conference, 2018, p. 40).

3.6 إعادة تأهيل وتوسيع مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي (مطار المدينة المنورة):

تضمن مشروع إعادة تأهيل وتوسيع مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي (مطار المدينة المنورة) في المملكة العربية السعودية بموجب نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تم تصميم المشروع لزيادة الطاقة الاستيعابية من خمسة ملايين مسافر سنويًا إلى ثمانية ملايين مسافر سنويًا مبدئيًا، مع إمكانية التوسع إلى 16 مليون مسافر سنويًا، فتم منح الامتياز إلى كونسورتيوم طبية، الذي يضم شركة الراجحي القابضة (المملكة العربية السعودية) ، وشركة سعودي أوجيه المحدودة (المملكة العربية السعودية)، ومطاراتاف القابضة (تركيا).

وخلال مرحلة البناء، استخدم الممولون الإسلاميون الاستصناع ، والذي بموجبه نقلت الشركة ذات الغرض الخاص بعض الحقوق الواردة في اتفاقية امتياز BTO إلى الممولين. اما في المرحلة اللاحقة، قام الممولون تدريجياً بنقل ملكية الأصول إلى الشركة ذات

الغرض الخاص مقابل مدفوعات الإيجار من خلال اتفاقية إيجار مع خيار البيع والشراء مع تعهد البيع والشراء. (Securities

Commission Malaysia,World Bank Conference, 2018, p. 40)

4.6 مشروع طاقة قائم على الوقود المتبقي ليبرتي باور بباكستان

تم تنفيذ مشروع طاقة قائم على الوقود المتبقي ذو قدرة 195 ميغاوات بتكلفة 240 مليون دولار أمريكي. وقع مجلس الطاقة والبنية التحتية الخاصة اتفاقية تنفيذ نيابة عن حكومة باكستان مع الشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV)، و Liberty Power Tech Limited. حيث أبرم الممول الإسلامي (الشريك في الملكية) والشركة ذات الأغراض الخاصة (بصفتها شريكاً إدارياً) اتفاقية مشاركة لبناء وتملك أصول المشاركة بشكل مشترك وفقاً لنسبة استثمار متفق عليها مسبقاً وتبقى الملكية القانونية لأصول المشاركة في حوزة الشركة ذات الغرض الخاص، نيابة عن الممول الإسلامي فيما يتعلق بحصتها غير المقسمة. وبمجرد الانتهاء من المشروع ، تقوم الشركة ذات الغرض الخاص ، نيابة عن الممول الإسلامي ، بإصدار صكوك تستند إلى أصول المشاركة التي يمتلكها الممول الإسلامي للمشروع. (Securities Commission Malaysia,World Bank Conference, 2018, p. 42) .

7. خاتمة:

للبنى التحتية دور مهم في تطور اقتصاد الدول وانفتاحه على العالم الخارجي، من خلال توفيرة لكل مستلزمان النهوض بالقطاعات الضرورية والتشجيع على الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي ، وهذا ما يسبب الفجوة كبيرة بين المبالغ الواجب صرفها ومقدرة الدول في الاستثمارات المقررة، وهذا حسب آخر التوقعات إلى غاية 2040، حيث تم تقدير احتياجات الاستثمارات العالمية ما بين 2016 و 2040 للبنية التحتية بـ 94 تريليون دولار. بمتوسط 3.7 تريليون دولار سنوياً. ويعد التمويل الإسلامي حلاً يمكن الاستناد به من أجل العمل على تمويل مشاريع البنى التحتية وتوفير مبالغ ضخمة، ما يخفف من شدة الفجوة، من خلال ادواته التمويلية، كالإستصناع والمشاركة والوكالة، وكانت التجارب ناجحة جداً وفي مختل البلدان المطبة فيها ومن النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة:

- أصبح التمويل الإسلامي مصدر مهم وضروري لتمويل البنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تميز الصيغ التمويل الإسلامي المرونة في التطبيق و العدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية
- تعمل صيغة المشاركة على تقديم تمويل نقدياً في الكثير من الأحيان فيساهم كل شريك بحصة في رأس المال ويمكن تحديد نسب توزيع الربح مسبقاً عند توقيع العقد.
- سيوفر التمويل من خلال الإستصناع تمويلًا عينيًا يمكن تحديد هامش الربح فيه كنسبة من التكلفة الكلية على ضوء العلاقة التعاقدية بين طرفيه.
- يحقق الإستصناع الأتمثل للموارد المالية وهذا باعتماد فلسفة تحويل البنك إلى شريك في العملية الإنتاجية مما يدفعه إلى التدقيق والتحقيق في دراسات الجدوى والبحث عن أحسن الخيارات الاستثمارية.
- تحسين البنية التحتية أمر ضروري وحيوي لأي بلد وشرط لنمو الاقتصادي المستدام، وهذا نتيجة لما تحققه مشاريع البنية التحتية عوائد اقتصادية واجتماعية.
- يتم التمويل تمويل من الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP بالمضاربة (الشراكة في الربح) ، الوكالة ، المشاركة (التعاقدية).
- يتم التمويل تمويل من الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP تمويل الديون من خلال المرابحة (البيع بالأرباح) ، البيع العادل (بيع الائتمان أو البيع بالدفع المؤجل) ، الإستصناع (البناء / التصنيع) ، السلم (الشراء المسبق) ، والإجارة (التأجير).
- إن صيغة الإستصناع تعتبر كأكثر الصيغ ملائمة للمشاريع المتعلقة بالبناء
- صيغة الإجارة تعتبر كحل للتمويل الإسلامي بعد انتهاء عملية البناء

التوصيات:

من بين التوصيات التي نقترحها:

- الاهتمام أكثر بالتمويل الاسلامي وفتح الطرق لنموه
- العمل على دعم مشاريع البنى التحتية من خلال التمويل الاسلامي لما يحققه من مزايا
- ادخال المؤسسات المالية الاسلامية كشريك في المشاريع الكبيرة للبنى التحتية
- العمل على توفير المناخ الملائم لتمكين صيغ التمويل الاسلامي من الانتشار
- العمل على التعامل مع مؤسسات التمويل الاسلامي العالمية لما توفره من راس مال اكبر وبالمزايا الاسلامية

8. قائمة المراجع:

1. الفخري، ه. س. (2009). صيغ التمويل الإسلامي ، ماجستير العلوم المالية والبنكية. جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا .
2. عبد المجيد قدي، و عصام بوزيد . (2009). التمويل في الاقتصاد الإسلامي - المفهوم والمبادئ. الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، (صفحة 4). المركز الجامعي خميس مليانة .
3. *global-infrastructure-outlook-to-2023*. (2019, aug). Consulté le July 25, 2020, sur researchandmarkets: <https://www.researchandmarkets.com/reports/4848900/global-infrastructure-outlook-to-2023>
4. abib , A. (March 28 th 2018). Infrastructure Financing Through Islamic Finance in the OIC Member Countries,. *12 th Meeting of the COMCEC Financial Cooperation Working Group Ankara*, (p. 4). Turkey.
5. GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB. (July 2017). *GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB, OXFORD ECONOMICS, Infrastructure investment needs 50 countries, 7 sectors to 2040*. GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB.
6. Islamic Financial Services Board. (2019). *ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY*. Kuala Lumpur, Malaysia.
7. Johnson, L. K., Group, T. W., & GCSPM. (2019). *REFERENCE GUIDE: ISLAMIC FINANCE FOR INFRASTRUCTURE PPP PROJECTS*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank.
8. corporate finance institute. (s.d.). *Islamic Finance Financing activities that must comply with Sharia (Islamic Law)*. Consulté le August 12, 2020, sur corporatefinanceinstitute: [corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/islamic-finance/](https://www.corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/islamic-finance/)
9. ROSS, L. M. (2020, May 31). *Working With Islamic Finance*. Consulté le August 12, 2020, sur investopedia: https://www.investopedia.com/articles/07/islamic_investing.asp
10. Securities Commission Malaysia, World Bank Conference. (2018). *ISLAMIC FINANCE AND PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIP: VIABILITY, OPPORTUNITIES AND RECOMMENDATIONS*. Kuala Lumpur, MALAYSIA.
11. إرشيد، ع. م. (2007). *الشامل في عمليات المصارف الإسلامية 117* عمان، الأردن: دار النفائس.
12. عبد الله، ب. ا. (1430). هجري. *(الإقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف*. الرياض، كلية المعلمين جامعة الملك سعود، السعودية : مكتبة الملك فهد .
13. عديلة خنوسة . (2018). دور عقد الاصطناع في تمويل البنى التحتية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 14 (19)، 15.
14. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي (1423). ه. *(تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز الأبحاث الاقتصادية فيه*. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.